النشـرة
اللبنـانيـــــة
الجمعة ١٩٩٩/٥/٢٨ - العدد ٩٦
أسبوعية تصدر عن أمانة الإعلام في المؤتمر الوطني اللبناني وتوزّع على الإنترنت: http://www.lebanon-world.org

... وقتل شعبٍ آمنٍ
مسألةٌ فيها نظر؟

موقف الأسبوع

الجريمة المتمادية

من الجرائم التي يعاقِب عليها القانون الفرنسي، جريمة عدم مساعدة شخص في حالة الخطر.
إذا كنت متنزّهاً عادياً على شاطئ البحر ورأيت إنساناً يغرق ولم تهبّ لمساعدته بنفسك أو بإنذار قوى النجدة، اعتبرك القانون الفرنسي مذنباً، أمّا إذا كنت من المكلّفين بالنجدة ولم تقم بها، فتصبح مجرماً.
هذا الواقع التضامني، الذي يعيشه المجتمع، ويكرّسه القانون، ويحافظ عليه بعدم قبول التقصير فيه وتحميل المسؤولية لمن يُخلّ به، جدير بأن نقارنه بما يحدث اليوم على حدودنا الجنوبية، وبصورة خاصّة في منطقة جزّين بالذات، حيث ترتكب الدولة الجرائم بدلاً من مكافحتها، وهي التي يعود إليها أمر تحرير الأرض والمحافظة على حياة المواطنين.
فمنذ عام ١٩٧٦ غادرت الدولة اللبنانية منطقة الجنوب، وقد مرّت أجزاء منها بحالات مختلفة تناوب فيها النفوذ وتعدّد، فكان ميليشيوياً وإسرائيلياً وسورياً، وعاش سكّان هذه المنطقة وسط الأخطار، تتقاذفهم الأحداث كما السفينة في مهبّ الريح، وقد تحكّمت فيهم الهواجس، أقلقتهم الحاجة وتعطّل خيارهم الإرادي فخضعوا للأمر الواقع.
كانت منطقة جزّين الأكثر تعرضاً لهذا التناوب في النفوذ، ومع ذلك حافظ أهلها على تطلّعهم الوطني، وعيونهم بقيت شاخصةً إلى بيروت يطلبون المساعدة.
وبعد الانسحاب الاسرائيلي وتهديم القرى في شرقي صيدا، حاولنا، ونجحنا في المحافظة على المنطقة الخارجة عن الحزام الأمني، بتثبيت الجيش فيها بالرغم من صعوبات التموين، بانتظار يوم أفضل يؤمَّن فيه اتصال مباشر بين بيروت وجزّين. ولما جاء هذا اليوم، سحبت الحكومة الجيش من المنطقة، بدلاً من تعزيزه لضبط الأمن وطرد الطارئين.
إن الحكومة الحالية، كما السابقة، تتحمّل مسؤولية جميع الجرائم المرتكبة على الأعناق والأرزاق، لا بل أكثر، فهي متآمرة على شعبها بعد أن أجّرت أرضه ورهنتها لتكون منطقة صراع من أجل مصالح غريبة لا علاقة لها بالمصلحة اللبنانية.
إن المطالبة بتنفيذ القرار ٤٢٥ دون قيدٍ أو شرط لا يغطّي تهرّب الحكومة بل يدينها، لأن المنطقة التي أخلاها الإسرائيليون دون قيدٍ أو شرط ما زالت فارغة.
حكومة هزيلة تفتقد إلى الجرأة في الموقف، وعاجزة عن القرار، تهرب من المسؤولية بالتنازل عن حقوقها، ترهن أرضها بارتباطات خارجية خيانية، وتقتل شعبها.
نواح وبكاء بعض المراجع دون التمرّد وفضح المؤامرة لا ينقذ شعباً، وصمت بعضها الآخر لا يعطي براءة ذمّة من ارتكاب الجريمة، فالسكوت رضىً وقبول، كما أن القول بأن ما يجري هو من ضرورات التحرير، فهذا ادّعاء لتبرير جريمةٍ تُرتكب عن سابق تصوّر وتصميم.
إن جميع هؤلاء يتحمّلون مسؤولية هذه الجريمة.

العماد ميشال عون